

قضايا بحثية ١ – الاسبوع العاشر

الإدارة الإلكترونية وإشكالية التداخل بينها وبني الحكومة
الإلكترونية

إعداد الطالبة/
ظي علي القحطاني

دكتوراه إدارة عامة

٢٠٢٥



مساهمة الدراسة في تفسير وشرح النتائج

أسهمت الدراسة إسهامًا واضحًا في تفسير نتائجها من خلال تحليل معمّق للإطار المفاهيمي لكل من الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، وربط هذا التحليل بسياق تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحديث العمل الإداري الحكومي. فقد لم تتعامل الدراسة مع النتائج بوصفها معطيات وصفية فقط، بل سعت إلى تفسير أسباب ظهور حالة التداخل المفاهيمي بين المصطلحين، معتبرة أن هذا التداخل ناتج عن حادثة المفهومين من جهة، وعن النقل الحرفي للمصطلحات من البيئة الغربية إلى السياق العربي من جهة أخرى. كما فسّرت الدراسة غياب تعريف موحد للإدارة الإلكترونية بكونها مفهومًا تطبيقيًا ديناميكيًا يتغير بتغير مستوى التطور التقني والإداري، الأمر الذي انعكس على تباين استخدامه في الأدبيات والواقع العملي.

وقدّمت الدراسة تفسيرًا منطقيًا لنتيجتها الأساسية التي خلصت إلى تفضيل استخدام مصطلح «الإدارة الإلكترونية الحكومية»، باعتباره أكثر شمولًا ودقة، حيث يجمع بين البعد الإداري والتقني دون الوقوع في الإشكاليات السياسية والاصطلاحية المرتبطة بمفهوم الحكومة الإلكترونية.

مدى اتفاق أو اختلاف نتائج الدراسة مع الأدبيات السابقة وأسباب ذلك

أظهرت نتائج الدراسة درجة كبيرة من الاتفاق مع عدد من الأدبيات العربية والأجنبية التي أكدت غياب تعريف جامع مانع لمفهوم الإدارة الإلكترونية، وأشارت إلى التداخل القائم بينها وبين الحكومة الإلكترونية. ويتجلى هذا الاتفاق بوضوح في الدراسات التي ترى أن الحكومة الإلكترونية تمثل مرحلة متقدمة أو تطبيقاً موسّعاً للإدارة الإلكترونية، وليست مفهوماً منفصلاً عنها بشكل تام. وقد دعمت الدراسة هذا الاتجاه من خلال استعراض نماذج فكرية متعددة رأت أن الإدارة الإلكترونية تمثل الإطار الأشمل الذي تندرج تحته الحكومة الإلكترونية، إلى جانب التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية.

وفي المقابل، تختلف الدراسة مع بعض الأدبيات التي تذهب إلى الفصل الحاد بين المفهومين، معتبرة أن هذا الفصل مبالغ فيه ولا يخدم الواقع العملي، حيث إن التطبيقات الإدارية الحكومية تعتمد في جوهرها على آليات الإدارة الإلكترونية. ويفسر صاحب الدراسة هذا الاختلاف بكونه ناتجاً عن اختلاف الزوايا التحليلية؛ فالدراسات التي تميز بين المفهومين تنطلق غالباً من منظور سياسي أو قانوني، بينما تنطلق هذه الدراسة من منظور إداري وتنظيمي يركز على الوظيفة والأداة وليس على الإطار السياسي.

مدى تحقيق الدراسة لأهدافها البحثية

يتضح من تحليل محتوى الدراسة ونتائجها أنها نجحت إلى حد كبير في تحقيق أهدافها المعلنة. فقد تمكنت من تقديم عرض شامل لتعريفات الإدارة الإلكترونية، وتوضيح أهميتها على المستويين القومي والمؤسسي، كما نجحت في تحليل إشكالية التداخل بينها وبين الحكومة الإلكترونية تحليلاً معمقاً، مدعوماً بالاتجاهات الفكرية المختلفة. كما أجابت الدراسة بشكل واضح عن تساؤلاتها الرئيسة، خاصة ما يتعلق بوجود تعريف محدد للإدارة الإلكترونية وطبيعة العلاقة بينها وبين الحكومة الإلكترونية.

إلا أن تحقيق الأهداف جاء في إطار تحليلي ونظري بالدرجة الأولى، حيث لم تعتمد الدراسة على بيانات ميدانية أو أدوات قياس كمية، وهو ما يتسق مع طبيعة أهدافها المفاهيمية، لكنه يحد من قدرتها على اختبار هذه الأهداف في سياقات تطبيقية محددة.

الارتباط بين نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة

تُظهر الدراسة اتساقًا واضحًا بين نتائجها والتوصيات التي خلصت إليها، حيث جاءت التوصيات امتدادًا منطقيًا للتحليل النظري والنتائج المفاهيمية. فقد دعت الدراسة إلى تبني مصطلح «الإدارة الإلكترونية الحكومية» بوصفه المصطلح الأدق والأكثر شمولًا، وهو ما يتماشى مع النتيجة التي تؤكد أن التداخل المفاهيمي ناتج عن الترجمة الحرفية واختلاط الاستخدام الاصطلاحي. كما أوصت الدراسة بضرورة توحيد المفاهيم في الخطاب الأكاديمي والإداري لتفادي اللبس في التخطيط والتطبيق، وهو ما يرتبط مباشرة بإشكالية الدراسة الأساسية. وتعكس هذه التوصيات وعي الباحثة بأهمية الانتقال من الجدل النظري إلى التوحيد المفاهيمي الذي يخدم الممارسة الإدارية الفعلية.

إمكانية تطبيق التوصيات في الواقع العملي

تتميز التوصيات المقترحة بكونها قابلة للتطبيق إلى حد كبير في الواقع العملي، خاصة في المؤسسات الحكومية التي تسعى إلى تطوير أدائها الإداري. فالدعوة إلى توحيد المصطلحات الإدارية والتقنية يمكن تنفيذها من خلال الأدلة التنظيمية، وبرامج التدريب، والمناهج الأكاديمية، دون الحاجة إلى موارد مالية كبيرة. كما أن التركيز على الإدارة الإلكترونية بوصفها منظومة شاملة يدعم جهود الإصلاح الإداري والتحول الرقمي بشكل أكثر انسجامًا.

غير أن تطبيق هذه التوصيات يتطلب وعيًا مؤسسيًا وإرادة إدارية عليا، إضافة إلى تنسيق بين الجهات الأكاديمية والتنفيذية، وهو ما قد يشكل تحديًا في بعض البيئات التي لا تزال تعاني من البيروقراطية وضعف البنية التحتية الرقمية.

التوصيات والمقترحات الخاصة بالبحوث المستقبلية

أشارت الدراسة، بشكل ضمني وصريح، إلى الحاجة لإجراء بحوث مستقبلية تتناول الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية من زوايا تطبيقية وميدانية، خاصة في الدول النامية. كما فتحت المجال أمام الباحثين لدراسة أثر التداخل المفاهيمي على كفاءة التخطيط والتنفيذ في المشاريع الحكومية الرقمية، وإجراء دراسات مقارنة بين دول مختلفة لرصد تطور استخدام المصطلحين وتأثير ذلك على الأداء المؤسسي.

وتُعد هذه الإشارات ذات قيمة علمية كبيرة، لأنها تمثل دعوة مفتوحة لجمهور الباحثين لتطوير الإطار النظري الحالي وربطه بالواقع التطبيقي، بما يسهم في نضج هذا الحقل المعرفي.

الخاتمة

قدمت الدراسة إسهاما فكريا مهما في معالجة إشكالية مفاهيمية معقدة تتعلق بالإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، ونجحت في تفسير نتائجها وربطها بالأدبيات السابقة وتحقيق أهدافها البحثية. كما جاءت توصياتها منسجمة مع نتائجها وقابلة للتطبيق في الواقع العملي، إلى جانب فتحها آفاقاً واضحة للبحوث المستقبلية. ورغم اعتمادها على الطرح النظري أكثر من التطبيقي، فإنها تمثل مرجعاً أساسياً للباحثين وصناع القرار المهتمين بالتحول الرقمي والإصلاح الإداري في القطاع الحكومي.

المرجع

هندي، ن. إ. (٢٠١٧). الإدارة الإلكترونية وإشكالية التداخل بينها وبني
الحكومة الإلكترونية. Retrieved from

https://esalexu.journals.ekb.eg/article_110225_ae94e27e3142bdf2db01d885b41a8daa.pdf



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

